الفصل الثاني

المناخ الاستثماري الإقليمي والمحلي:
الآثار المترتبة على هجرة العمالة وسوق العمل الأردني

د. أديب حداد

المقدمـــة:

أضحى موضـوع الاستثمارات يحتل مكانة متميزة وذلك لأهميته البالغة في تدعيم اقتصادات مختلف الدول ولا سيما تلك المتعلقة بزيادة فرص العمل وظاهرة انتقال العمالة وتحويلات العاملين. ويتأثر الأردن، كونه مصدِّراً ومستورداً للعمالة، إلى حد بعيد بتـطورات المنـاخ الاستثمـاري العـام على الصعيدين المحلي والإقليمي، حيث غدا سوق العمـل الأردني مركزاً متميزاً لتصدير القوى العاملة الكفؤة مقابل استيراد القوى العاملة غير الكفؤة من الخارج لسد الفجوة في سوق العمل المحلي.

ويأتي هذا الفصـل ليركـز بصـورة أسـاسية على طبيعة المناخ الاستثماري المحلي والإقليمي وما نجم عنه من آثار على هجرة العمالة الأردنية وسوق العمل الأردني، وتضم هذه الـدراسـة ثلاثة فصول، يتناول البنـد الأول منها: المناخ الاستثمـاري على المستويين المحلي والإقليمي من حيث الأطر التشريعية التي تحكم عملية الاستثمـار وحجم الاستثمـارات المحلية والعربية والعوامل المؤثرة عليها. ويتناول البنـد الثاني: أثر المناخ الاستثماري المحلي والإقليمي على هجرة العمالة وسوق العمل الأردني. أما البنـد الثالث: فقد خصص لإبراز أهم النتائج التي تم التوصل إليها.

أولاً: المناخ الاستثماري على المستوى الإقليمي والمحلي:

أ ـ المناخ الاستثماري على المستوى الإقليمي:

يحكم قرار الاستثمار على المستوى الإقليمي مجموعة من المتغيرات ترتبط بالمناخ الاستثماري للدول المضيفة للاستثمار. فبعيداً عن موضوع عائد رأس المال أو عوائد الاستثمار في الوطن العربي، فإن هناك مجموعة من العوامل تحدد قرار الاستثمار. ويمكن إيضاح هذه العوامل بما يلي:ـ

١ ـ الإطار التشريعي والمؤسسي:

يوجد في كل دولة عربية قوانين وتشريعات وأنظمة تحكم عمليات الاستثمار وانتقال رؤوس الأموال، ومن الملاحظ بأن التشريعات الوطنية المنظمة للاستثمار تفتقر إلى الإجراءات التي من شأنها تدعيم ثقة المستثمر وحماية حقوق المساهمين والمكتتبين في الأوراق المالية، ويعزى ذلك إلى غياب إطار تشريعي مرن وقادر على التطور باستمرار لمتابعة المتغيرات المستجدة وذلك لتسهيل المعاملات وتوفير الحماية اللازمة لحقوق المستثمرين.

وفيما يتعلق بالإطار التشريعي على المستوى الإقليمي، فقد تم عقد عدة اتفاقيات في إطار الجامعة العربية تهدف إلى تشجيع الاستثمار وانتقال رؤوس الأموال والأيدي العاملة بين الدول العربية. ومن الملاحظ بأن الاتفاقيات المختلفة التي تم عقدها في إطار الجامعة العربية لم ترق إلى مستوى الطموحات والأهداف التي وضعت من أجلها وذلك نتيجة لعدة عوامل اقتصادية وسياسية.

أما من ناحية الإطار المؤسسي الذي ينظم الاستثمارات العربية ويطبق الاتفاقيات المعقودة بين الدول العربية ويشجع الاستثمارات البينية فيتمثل

بمؤسسات الجامعة العربية المختلفة، بما في ذلك صندوق النقد العربي، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والإجتماعي، وبالإضافة إلى ذلك، فإن هناك مجموعة من المؤسسات والصناديق الوطنية العربية والإقليمية تقوم بدور هام في مجال تمويل الاستثمارات العربية وتنميتها.

٢ ـ البيئة الاقتصادية:

تتأثر الاستثمارات العربية بالبيئة الاقتصادية التي يتم فيها الاستثمار، ولا شك أن ضيق القاعدة الاقتصادية لمجموعة الدول العربية تعتبر عاملاً رئيسياً يعيق من تدفق الاستثمارات فيما بينها، كما أن السياسات المالية والنقدية في البلدان العربية تختلف في حالات عديدة عن تلك السياسات التي يمكن أن تدعم التحرك الفعال لرؤوس الأموال من مناطق الفائض إلى مناطق العجز. ناهيك عن أن تحركات رؤوس الأموال الخاصة تتأثر بوضوح بدرجة التعاون الاقتصادي وبحجم التبادل التجاري بين البلدان العربية التي لم ترق بعد إلى مستوى الطموحات المطلوبة، ومن حيث طاقة الاستيعاب لرأس المال فتبدو الطاقة القائمة في البلدان العربية محدودة بالرغم من ضخامة الطاقة الاستيعابية الكامنة.

ويندرج ضمن البيئة الاقتصادية بعض العوامل المعوقة للاستثمار على مستوى الوطن العربي والتي تتمثل في عدم توفر الاستقرار السياسي والاقتصادي وصعوبة الإجراءات الخاصة بالاستثمار من حيث الروتين والبيروقراطية وعدم ثبات واستقرار أسعار الصرف من جهة وقوانين الاستثمار من جهة أخرى.

هذا علاوة على تزايد القيود المفروضة على حركة رأس المال وتحويل الأرباح وارتفاع وازدواجية الضرائب ومحدودية السوق المحلي وعدم توافر

التشـريعـات ذات العلاقة لحماية رأس المال المستثمر وتملك الأراضي والعقارات من قبل المستثمرين وتقديم تسهيلات خاصة للاستثمار.

٣ ـ الأسواق المالية :ـ

تفتقر الأسواق المالية العربية إلى المقومات والوسائل الأساسية التي يمكن من خلالها توجيه العمليات المالية من حيث التنظيم والكفاءة وتوفر الخبرات الفنية، كما ويلاحظ أن هذه الأسواق تعاني من قصور في الإطار المؤسسي المتمثـل في قلة المؤسسات المتخصصة ودور الوساطة المالية التي تتحكم في ميكانيكية السوق وهيكلها التنظيمي، ويبدو أن الأسواق المالية العربية لم تستكمل هياكلها التنظيمية على الوجه المطلوب، الأمر الذي انعكس على كفاءة هذه الأسواق وفاعليتها.

ومن ناحية أخرى، تعاني الأسواق ا لمالية العربية من ضيق نطاقها، حيث يظهـر ذلك جلياً من تدني مساهمة هذه الأسواق في الناتج القومي الإجمالي والتكوين الرأسمالي الثابت. كما تعاني الأسواق المالية العربية من تذبـذب حجم الإصـدارات وضآلتها وعدم انتظامها بالإضافة إلى قلة أدوات الاستثمار فيها وعدم تنوعها وضعف السيولة الناشئة عن بطء حركة هذه الأسواق، ويلاحظ أن النمط المؤسسي لملكية هذه الأوراق قد حال دون تداولها في السوق، ذلك أن نسبة كبيرة من إصدارات الأوراق المالية تستحوذ عليها المؤسسات المالية التقليدية وتتركز هذه الظاهرة في السندات التي تصدرها الحكومة ومؤسساتها العامة.

أما فيما يتعلق بحجم الاستثمارات في الوطن العربي فيمكن تقسيم الدول العربية إلى مجموعتين رئيسيتين :ـ المجموعة الأولى : وتتمثل في الدول العربية المصـدرة للنفط (الإمـارات العـربية، البحـرين، السعـودية، الجزائر، العراق، عمان، قطر، الكويت، ليبيا) في حين تمثل المجموعة الثانية : الدول العربية غير

المصدرة للنفط (الأردن، تونس، جيبوتي، السودان، سوريا، الصومال، فلسطين، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا، واليمن). وفيما يلي استعراض لتطور حجم الاستثمارات في المجموعتين المشار إليهما.

١ ـ مجموعة البلدان المصدرة للنفط:

أ ـ مجموعة البلدان المصدرة للنفط:

تعتمد مجموعة البلدان المصدرة للنفط في حجم استثماراتها على الإيرادات النفطية، ففي الفترة التي شهدت أسعار النفط ارتفاعات ملحوظة إرتفع حجم الاستثمار فيها، غير أنه مع إنخفاض أسعار النفط وبالتالي الإيرادات النفطية، إتجهت البلدان المصدرة للنفط إلى تقليص برامج الاستثمار فيها، وتخفيض مستويات إنفاقها. فمنذ عام ١٩٧٣، أخذت الاستثمارات العربية لدول هذه المجموعة بالتزايد النسبي الكبير بحيث وصلت في عام ١٩٨٢ إلى نحو (١٠٧,٥) بليون دولار أو ما نسبته ٣٦,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وقد أخذت هذه الاستثمارات بالتناقص التدريجي، نتيجة تراجع أسعار النفط، إلى أن وصلت في عام ١٩٨٩ إلى حوالي (٦٧,٣) بليون دولار أو ما يعادل ٢٤,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي لدول هذه المجموعة، جدول رقم (٣-٢٠).

ب ـ مجموعة البلدان غير المصدرة للنفط:

تعتمد معظم دول هذه المجموعة على تدفق التحويلات والمساعدات من الخارج خاصة من دول المجموعة الأولى وكذلك الحال على مستوى المدخرات الوطنية فيها، وبناء على ذلك شهدت الاستثمارات في دول هذه المجموعة تذبذبات حادة نتيجة للتطورات التي شهدتها المنطقة، فقد ارتفع حجم استثمارات هذه المجموعة [من (١١,٥) بليون دولار أو ما نسبته ٢٨,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٧٥، إلى (٢٦,٢) بليون

دولار أو ما نسبته ٢٤,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٨٤]. إلا أن حجم الاستثمارات عاد وانخفض في السنوات اللاحقة ليصل إلى (٢٠,٠) بليون دولار أو ما نسبته ١٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٨٩، جدول رقم (٣-٢٠).

ب ـ المناخ الاستثماري في الأردن:

يعتبر الأردن من الدول المستوردة لرأس المال، حيث أن موارده الذاتية لا تكفي لتلبية احتياجات ومتطلبات التنمية الاقتصادية، ولذلك فقد سعى الأردن لاتخاذ كافة الإجراءات الهادفة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية والعربية وتسهيل تدفقها إلى الأردن، وضمن هذا الإطار فقد تم انتهاج سياسات مرنة تهدف لتشجيع الاستثمارات في الأردن، فقد أعطى قانون تشجيع الاستثمار العديد من المزايا والحوافز للمستثمر الأجنبي والعربي بما في ذلك تخفيضات وإعفاءات من ضريبة الدخل والضرائب الجمركية، كما تقدم قوانين مؤسسة المدن الصناعية ومؤسسة المناطق الحرة إعفاءات ضريبية وتسهيلات في استئجار الأراضي بغرض تشجيع الاستثمار في الأردن. إضافة إلى ذلك فإن قوانين مراقبة العملة الأجنبية وتعليماتها تضمن عملية إدخال وإخراج العملات الأجنبية وتحويلات الأرباح والعوائد، هذا مع العلم بأن قانون الشركات المعمول به في الأردن يضمن معاملة الشركات الأجنبية معاملة مماثلة للشركات الأردنية. وعلى العموم، يلاحظ بأن كافة القوانين والأنظمة المعمول بها في الأردن تقدم العديد من المزايا للمستثمر المحلي وذلك بهدف توفير مناخ استثماري ملائم وتشجيع الاستثمارات الأجنبية وتسهيل تدفقها للأردن.

وعلى الرغم مما تقدم، إلا أن الأردن يتأثر بالظروف الاقتصادية والسياسية في المنطقة، الأمر الذي يقف عائقاً أمام زيادة تدفقات الاستثمار للأردن، وعليه فإن توفر الإعفاءات الضريبية وغيرها لا يكفي لزيادة الاستثمار، بل لا بد

من توفر درجة عالية من الثقة في الاقتصاد القومي، حيث أن وجود درجة عالية من الاستقرار الاقتصادي والسياسي يوفر مثل هذه الثقة. ومن جانب آخر، فإن ضعف الطاقة الاستيعابية، وضعف نطاق السوق المالي، وعدم تنوع الأدوات المالية اللازمة يقف عائقاً أمام زيادة تدفق الاستثمارات إلى الأردن.

أما فيما يتعلق بحجم الاستثمار في الأردن، فمن الملاحظ بأن حجم تلك الاستثمارات بلغ حده الأقصى كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٨١، حيث شكل نصف الناتج تقريباً بعد أن كان يقل عن ٢٠٪ في بداية السبعينات، إلا أن هذه النسبة قد بدأت بالتراجع التدريجي مع ظهور بوادر الركود الاقتصادي في المنطقة، حيث انخفضت هذه النسبة [من ٤٦,٩٪ عام ١٩٨٤ إلى ٣٠,٩٪ و١٨,٢٪ خلال عامي (١٩٨٤ و١٩٨٩) على التوالي]، جدول رقم (٣-٢١).

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن حجم الاستثمارات يرتبط بشكل كبير ومباشر بحوالات العاملين في الخارج ويؤخذ اتجاهها، ففي الوقت الذي بلغت فيه حوالات العاملين ذروتها خلال السنوات الثلاثة الأولى من عقد الثمانينات بلغ حجم الاستثمار حجمه الأقصى أيضاً. كذلك، فقد ساهم ارتفاع المساعدات العربية خلال الفترة المشار إليها في رفد ا لحركة الاستثمارية في المملكة.

ثانياً: أثر المناخ الإستثماري الإقليمي والمحلي على هجرة العمالة وسوق العمل الأردني:

أشرنا فيما سبق بأن الاستثمارات المحلية والاستثمارات على المستوى الإقليمي قد تأثرت بالتطورات التي شهدتها المنطقة، وخاصة تلك المتعلقة بالتغيرات التي طرأت على أسعار النفط وما صاحب ذلك من تأثيرات على عوائد الدول النفطية وبالتالي حجم استثماراتها وكذلك استثمارات الدول المجاورة، وفي هذا الإطار، لا بد من الإشارة بأن التطورات التي شهدها حجم الاستثمارات، والمناخ الاستثماري بشكل عام، قد أثرت بصورة مباشرة على التغيرات التي طرأت على اتجاهات هجرة العمالة الأردنية والعمالة الوافدة، الأمر الذي أثر على سوق العمل الأردني.

أ ـ أثر المناخ الاستثماري الإقليمي والمحلي على هجرة العمالة الأردنية للخارج:

يلاحظ من خلال دراسة المناخ الاستثماري على المستويين الإقليمي والمحلي واتجاهات هجرة العمالة الأردنية إلى الخارج بأن هناك توافقاً وترابطاً كبيراً ما بين التطورات التي شهدتها المنطقة في مجالات الاستثمارات وتلك المتعلقة بهجرة العمالة الأردنية إلى الخارج. فمن خلال استعراض توزيع العمالة الأردنية المهاجرة إلى الخارج، يلاحظ بأن هذه العمالة تتركز في دول الخليج العربي، إذ استحوذت هذه الدول على ما نسبته ٨٥٪ من إجمالي العمالة الأردنية المهاجرة. أما من حيث التوزيع الجغرافي لهذه العمالة، فيتضح أن كل من السعودية والكويت قد استأثرتا على ما نسبته ٨٧٪ من مجمل العمالة الأردنية في الخليج العربي وذلك لضخامة حجم استثمارات هاتين الدولتين بالمقارنة مع الدول الأخرى، حيث شكلت الاستثمارات في كل من السعودية والكويت حوالي ٩٠٪ من مجمل استثمارات دول الخليج العربي.

وفيما يلي استعراض للتطورات في الاستثمارات المحلية والإقليمية وأثرها

على هجرة العمالة الأردنية للخارج :-

١ - مرحلة الطفرة (١٩٧٣ - ١٩٨٠) :

وتمتد هذه المرحلة منذ بداية أزمة النفط عام ١٩٧٣ وحتى نهاية عام ١٩٨٠ . وتتميز هذه المرحلة بأن المنطقة قد شهدت زخماً استثمارياً كبيراً لم يسبق لها مثيل نتيجة لتراكم الفوائض المالية الناجمة عن ارتفاع عائدات النفط لدول المنطقة، وقد تركز الاستثمار في هذه المرحلة على مشاريع البنية التحتية بالإضافة إلى المشاريع الإنتاجية الكبيرة، ومما يجدر ذكره بأن حجم الاستثمارات خلال هذه المرحلة قد وصل إلى مستويات عالية في الدول المصدرة للنفط وكذلك الدول غير المصدرة للنفط، إذ بلغت نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول إلى أعلى مستوياتها في عام ١٩٧٨ حيث بلغت ٣٢,٥٪ .

وعند استعراض التطورات التي شهدها الاستثمار في الأردن يلاحظ بأن اتجاهات هذا الاستثمار تمشت مع التغيرات والتطورات التي شهدتها المنطقة، حيث أن الأردن يتأثر بالتغيرات في الدول المجاورة، وخاصة النفطية، لأنه يرتبط بهذه الدول من خلال حوالات الأردنيين العاملين في الخارج، والمساعدات المالية، والصادرات والقروض والاستثمارات . فقد وصلت نسبة الاستثمارات إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه المرحلة إلى مستويات مرتفعة بلغت١ , ٤١٪عام ١٩٨٠ . جدول رقم(٣-٢١) . أما من حيث أثر هذه التطورات على هجرة العمالة الأردنية للخارج، فيلاحظ بأنه على الرغم من التزايد النسبي الكبير في حجم الاستثمارات على المستوى المحلي، إلا أن العمالة الأردنية استمرت خلال هذه الفترة بالهجرة إلى الخارج بحثاً عن فرص عمل أفضل وذلك بسبب تباين مستويات الأجور بين الأردن والدول النفطية . فقد وصلت معدلات هجرة العمالة الأردنية للخارج خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٨٠) حوالي ١١٪ سنوياً، محققة بذلك معدلات

نمو مرتفعة لم يسبق لها مثيل، جدول رقم (٣-٢٢).

ب - مرحلة الاستقرار (١٩٨١ - ١٩٨٥):

وتمتد هذه المرحلة على مدى السنوات (١٩٨١ - ١٩٨٥)، حيث شهدت المنطقة خلال هذه الفترة استقراراً نسبياً في حجم الاستثمارات، فقد استقرت نسبة الاستثمارات إلى الناتج المحلي الإجمالي في مجموعتي الدول المصدرة للنفط وغير المصدرة للنفط بحيث تراوحت ما بين (٣٠٪ - ٣٦٪). أما بالنسبة للأردن فقد بلغ متوسط نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه المرحلة حوالي ٣٧,٩٪.

وحول هجرة العمالة الأردنية للخارج خلال هذه الفترة فقد شهدت معدلات متدنية وذلك بسبب استيعاب الدول النفطية لأعداد كبيرة من العمالة الأجنبية، وخاصة الآسيوية، من ناحية وبداية ظهور مؤشرات التباطؤ الاقتصادي في المنطقة ككل وانتهاج الدول النفطية لسياسات متحفظة في مجال الإنفاق العام والتوسع في الاستثمار وبناء معظم مشاريع البنية التحتية. ولذلك فقد بلغ معدل النمو السنوي لهجرة العمالة الأردنية المتجهة للخارج خلال هذه الفترة حوالي ١,٣٪، جدول رقم (٣-٢٢).

ج - مرحلة الركود الاقتصادي (١٩٨٦ - ١٩٨٩):

وتمتد هذه المرحلة من عام ١٩٨٦ وحتى نهاية عام ١٩٨٩، حيث شهدت هذه المرحلة تطورات وتغيرات كبيرة تمثلت بتعرض أسعار النفط لانخفاض حاد بحيث وصلت إلى أدنى مستوياتها منذ عدة سنوات، إذ وصل سعر برميل النفط خلال عام ١٩٨٦ إلى نحو (١٣,٥) دولار في حين كان قد وصل إلى (٣٤,٣) دولار للبرميل عام ١٩٨١، جدول رقم(٣-٢٧). وقد انعكست هذه التغيرات على عائدات الدول النفطية مما ترتب عليه تراجع الاستثمارات في المنطقة. فقد تراجعت الاستثمارات كنسبة من

الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ خلال هذه المرحلة حوالي ٢٣,٣٪ فقط. وقد كان التراجع في الدول النفطية أقل حدة منه في الدول غير النفطية، فقد بلغت نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة الدول المصدرة للنفط خلال هذه المرحلة حوالي ٢٢,٥٪ في حين بلغت هذه النسبة للدول غير المصدرة للنفط خلال الفترة ذاتها نحو (١٩,٥٪)، جدول رقم (٣-٢٠).

ونتيجة للتراجع في حجم الاستثمارات على المستوى الإقليمي، فقد تأثرت العمالة الأردنية المهاجرة إلى الخارج بشكل ملموس حيث تراجع معدل نمو هجرة العمالة الأردنية للخارج خلال هذه الفترة بحيث بلغ حوالي ٠,٢٪. وتعود الأسباب الكامنة وراء هذا التراجع في معدلات هجرة العمالة الأردنية للخارج إلى الأسباب التالية:-

أ- التراجع في حجم الاستثمارات على المستوى الإقليمي بسبب تراجع عوائد النفط.

ب- الاستغناء عن جزء من العمالة الأردنية العاملة بالخارج بسبب ظروف تراجع الاستثمارات والركود الاقتصادي في المنطقة.

ج- اكتمال مشاريع البنية التحتية في الدول النفطية مما ترتب عليه انخفاض الطلب على العمالة الأجنبية.

د- منافسة العمالة الوطنية والآسيوية الرخيصة في الدول النفطية للعمالة الأردنية.

ومن جانب آخر، فقد رافق هذا التراجع في حجم الاستثمارات الإقليمية تراجعاً مماثلاً في حجم الاستثمارات المحلية، فقد وصل متوسط نسبة الاستثمارات إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه المرحلة نحو

٦ , ٢٠٪ فقط . وقد أدى هذا التراجع في حجم الاستثمارات المحلية فضلاً عن تراجع معدلات الهجرة إلى الخارج إلى تفاقم معدلات البطالة في سوق العمل المحلي ، إذ وصلت معدلات البطالة خلال هذه الفترة إلى ما متوسطه ٦ , ٨٪ سنوياً .

ب ـ أثر المناخ الاستثماري الإقليمي والمحلي على سوق العمل الأردني :

يعتبر سوق العمل الأردني من الأسواق المفتوحة على العالم الخارجي ، ولذلك فإنه يتصف بكونه مصدِّراً ومستورداً للعمالة في آن واحد . كما يتصف سوق العمل الأردني بانخفاض معدل المشاركة الاقتصادية (نسبة القوى العاملة إلى عدد السكان) حيث بلغت هذه النسبة في عام ١٩٨٩ نحو ٣ , ١٩٪ فقط ، جدول رقم (٣-٢٣) . ويأتي انخفاض معدل المشاركة الاقتصادية نظراً لطبيعة القاعدة الهرمية للسكان ، حيث أن من تقل أعمارهم عن ١٥ سنة يشكلون نحو ١ , ٤٨٪ من عدد السكان عام ١٩٨٩ وكذلك ارتفاع نسبة الطلبة الملتحقين بمراحل التعليم المختلفة . كما يتصف سوق العمل الأردني بانخفاض مشاركة المرأة في القوى العاملة حيث بلغت ٩ , ١١٪ عام ١٩٨٩ . إضافة إلى ما تقدم ، فإن قوة العمل الأردنية تتركز في قطاع الخدمات الاجتماعية ، حيث يحتل العاملون في هذا القطاع نحو ٨ , ٤٦٪ من مجمل القوى العاملة عام ١٩٨٩ ، جدول رقم (٣-٢٤) .

ولقد تأثر سوق العمل الأردني بشكل ملموس بالتطورات والتغيرات التي شهدها المناخ الاستثماري في المنطقة والمناخ الاستثماري المحلي . ويمكن توضيح الآثار المترتبة على سوق العمل الأردني بما يلي :ـ

١ ـ العمالة الوافدة :

أشرنا فيما سبق ، بأنه قد ترتب على التطورات التي شهدتها المنطقة خلال العقدين الماضيين هجرة العمالة الأردنية للخارج بشكل ملموس

وخاصة خلال السنوات الممتدة ما بين عام ١٩٧٣ إلى عام ١٩٨٠ . وقد ترتب على هذه الهجرة زيادة الحاجة إلى الأيدي العاملة وذلك للأسباب التالية :ـ

١ ـ تعـويض النقص في الأيدي العاملة الناجم عن هجرة القوى العاملة الأردنية للخارج .

٢ ـ تلبية احتياجـات التوسع في الطلب على الأيدي العاملة بسبب زيادة الاستثمار والانتعاش الاقتصادي على المستوى المحلي .

٣ ـ تلبية المتـطلبـات الاجتمـاعية التي نجمت عن العادات الاجتماعية الجديدة وزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل .

وفي ضوء ما سبق، ونتيجـة لقصـور سوق العمـل المحلي في تلبية الاحتياجات المحلية، فقد، بدأ حجم العمالة الوافدة إلى الأردن بالتزايد المتسـارع، وبشكـل خاص خلال أواسط السبعينـات، حيث ارتفع [من (٠,٤) ألف عامل عام ١٩٧٣ إلى (٤١,٠) ألف عامل عام ١٩٧٩، إلى (١٥٣,٦) ألف عامـل عام ١٩٨٤، وحـوالي (٢٠٠) ألف عامـل عام ١٩٨٩]، جدول رقم (٣ـ٢٥) .

ويلاحظ من خلال استعـراض توزيع العمـالة الوافدة حسب النشاط الاقتصـادي بأن هذه العمالة قد تركزت في قطاعي الزراعة والإنشاءات، حيث استحوذا على نحو ٦١,٤٪ من العمالة الوافدة في عام ١٩٨٩، أما بقية القـطاعـات فقـد استحوذت على ٣٨,٦٪ . وقد جاء تمركز العمالة للوافدين في قطاعي الزراعة والصناعة نظراً لعدة عوامل من أهمها :ـ

أ ـ إن العمل في قطاعي الزراعة والإنشاءات لا يتطلب مهارات فنية عالية أو مستـوى تعليمي عالٍ، حيث يغلب على العمـالة الوافدة انخفاض

المستوى التعليمي، إذ تشير الإحصاءات بأن حوالي ١٧,٤٪ فقط من العمالة الوافدة هم من الذين يحملون شهادة دبلوم فما فوق عام ١٩٨٩، جدول رقم (٣-٢٥).

ب - النقص الشديد في العمالة الوطنية العاملة في قطاعي الزراعة والإنشاءات بسبب النمو الذي شهده هذين القطاعين من ناحية، وهجرة جزء من العمالة الأردنية العاملة في هذين القطاعين إلى الخارج، فقد شكل العاملون في قطاعي الزراعة والصناعة حوالي ١٧,٩٪ من العمالة الأردنية بالخارج، جدول رقم (٣-٢٥).

وبشكل عام، فقد كان لتدفق العمالة الأجنبية على الأردن العديد من الآثار، حيث أربكت هذه العمالة سوق العمل المحلي كما أثرت في السنوات اللاحقة على معدلات البطالة وبشكل خاص في قطاعي الزراعة والإنشاءات وكذلك قطاع الخدمات الاجتماعية.

ب - البطالة:

شهد سوق العمل الأردني تفاقماً في ظاهرة البطالة خلال السنوات الأخيرة، ولا سيما خلال السنوات الممتدة [من عام ١٩٨٤ إلى عام ١٩٨٩]. ومرد ذلك يعود بشكل رئيسي إلى تباطؤ الطلب المحلي والخارجي على القوى العاملة الأردنية بفعل الركود الاقتصادي والزيادة المتسارعة في عرض القوى العاملة الأردنية، هذا بالإضافة إلى ارتفاع نسبة النمو الطبيعي للسكان واستمرار الهجرة والتهجير من الأراضي المحتلة وتراجع حركة الاستثمارات على المستويين المحلي والإقليمي. كما ولعب كل من استمرار تدفق العمال غير الأردنيين إلى سوق العمل الأردني وظهور ما يسمى بالهجرة العمالية العائدة دوراً هاماً في تفاقم مشكلة البطالة.

فبعد أن وصلت معدلات البطالة إلى نحو ١٤٪ قبل عام ١٩٧٣،

أخذت هذه المعدلات بالتراجع، وذلك بسبب التطورات المشار إليها فيما سبق، بحيث وصل هذا المعدل إلى أدنى مستوى له في أواخر السبعينات إذ بلغ ٣,٥٪ فقط. إلا أنه بسبب حالة الركود الاقتصادي التي شهدتها المنطقة والاقتصاد الأردني واستمرار تراجع معدلات الاستثمار، فقد وصل معدل البطالة في عام ١٩٨٩ إلى حوالي ١٠,٣٪، جدول رقم (٣-٢٦).

ج ـ اختناق سوق العمل:

لقد كان للتغيرات الحادة التي تعرض لها سوق العمل الأردني في السنوات الماضية العديد من الآثار السلبية. وقد ولدت ظروف هجرة العمالة الأردنية في مرحلة الطفرة وعودة أعداد من هذه العمالة في مرحلة الركود الاقتصادي وكذلك تدفقات العمالة الوافدة وتقلب الطلب على الأيدي العاملة الأردنية وجود اختناقات في سوق العمل انعكس على شكل وجود بطالة حادة في بعض الفئات، خاصة حملة الشهادات الجامعية وكليات المجتمع، والتي شكلت البطالة من هذه الفئات حوالي ٣٨٪ من مجمل القوى الأردنية العاطلة عن العمل، جدول رقم (٣-٢٦).

ومن ناحية ثانية فقد كان تأثر سوق العمل بظروف تراجع الاستثمار المحلي متفاوتاً تبعاً لطبيعة القطاع الاقتصادي، حيث كانت بعض القطاعات متضررة أكثر من غيرها في السنوات الأخيرة، إذ يلاحظ بأن قطاعي الخدمات الاجتماعية والإنشاءات قد تضررا أكثر من غيرهما من القطاعات، وفي المقابل، يلاحظ أن الضرر كان متدنياً في بعض القطاعات، وخاصة قطاع الكهرباء والماء وقطاع الخدمات المالية، كما أن بعض القطاعات الاقتصادية تعاني من نقص في الأيدي العاملة وخاصة القطاعات المهنية والفنية.

ثالثاً: الخلاصة والنتائج:

تشير نتائج هذه الفصل حول المناخ الاستثماري، على المستويين المحلي والإقليمي، وأثره على هجرة العمالة الأردنية وسوق العمل، بأن هناك ترابطاً وثيقاً يربط ما بين التطورات التي شهدها الأردن والمنطقة في مجالات الاستثمار وتلك المتعلقة بهجرة العمالة الأردنية للخارج وسوق العمل المحلي. وقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى النتائج الهامة التالية:ـ

أ ـ إن التغيرات التي شهدها الأردن وشهدتها المنطقة في مجالات الاستثمار ارتبطت بالتطورات التي نجمت عن ارتفاع أسعار النفط وبالتالي عوائد الدول النفطية أكثر من ارتباطها بالمناخ الاستثماري في المنطقة. وعليه، فإن محددات الاستثمار ارتبطت بالنفط، وكذلك فإن التطورات في حجم الاستثمار وهجرة العمالة الأردنية وسوق العمل الأردني قد ارتبط أيضاً بدرجة كبيرة بالتطورات في أسعار النفط العالمية.

ب ـ أدت الزيادة في حجم الاستثمارات على المستوى الإقليمي إلى زيادة تدفق هجرة العمالة الأردنية للخارج وذلك خلال مرحلة الطفرة التي امتدت [من عام ١٩٧٣ إلى عام ١٩٨٠]، إلا أن معدلات هجرة العمالة الأردنية للخارج أخذت بالتباطؤ والتراجع في المراحل اللاحقة نتيجة للتطورات التي شهدتها المنطقة الناجمة عن انخفاض أسعار النفط.

جـ ـ إن الزيادة الكبيرة التي طرأت على حجم الاستثمار المحلي في الأردن لم تساهم في تخفيض معدلات هجرة العمالة الأردنية للخارج وذلك بسبب تباين مستويات الدخول المحلية وتلك في الدول النفطية، ولذلك فقد تبين بأنه على الرغم من التزايد النسبي الكبير في حجم الاستثمارات وبالتالي الطلب على الأيدي العاملة الأردنية، إلا أن هجرة العمالة الأردنية استمرت بالتدفق

للخارج، باستثناء السنوات الأخيرة التي شهدت اتجاهات مغايرة.

ـ تأثر سوق العمل الأردني بالتغيرات التي شهدتها المنطقة والاقتصاد الوطني. ويمكن تلخيص هذه الآثار بما يلي :ـ

أ ـ استيعاب قوة العمل المحلية التي كانت عاطلة عن العمل قبل عام ١٩٧٣ من خلال سوق العمل المحلي وأسواق العمل في المنطقة، فقد وصلت معدلات البطالة في الأردن إلى مستويات عاليةٍ جداً قبل عام ١٩٧٣، إلا أن هذه المعدلات تراجعت تدريجياً إلى أن وصلت في أواخر السبعينات إلى مستويات متدنية.

ب ـ زيادة الطلب على الأيدي العاملة الأجنبية نظراً للتوسع في الأنشطة الاقتصادية وزيادة معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي في الأردن. وقد ترتب على هذا الوضع تدفق العمالة الوافدة إلى الأردن بشكل حاد. وقد تركزت العمالة الوافدة في قطاعي الزراعة والإنشاءات، إذ استحوذا على حوالي ثلثي العمالة الوافدة.

جـ ـ حدثت اختناقات في سوق العمل المحلي نتيجة للتغيرات التي شهدها خلال العقدين الماضيين، وقد تمثلت هذه الاختناقات بظهور فائض من العمالة في بعض القطاعات ونقص متزايد في القطاعات الأخرى وكذلك وجود أعداد كبيرة من العمالة الأجنبية في الأردن في الوقت الذي وصلت فيه معدلات البطالة إلى مستويات عاليةٍ جداً.

جدول رقم (٣-٢٠)

حجم الاستثمار في الوطن العربي ونسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي

(بليون دولار)

السنة	المجموعة الأولى (١)			المجموعة الثانية (٢)			المجموع		
	الاستثمار	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي (٪)	الاستثمار	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي (٪)	الاستثمار	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي (٪)
١٩٧٥	٢٥,٦	١٠٤,٤	٢٤,٥	١١,٥	٤٠,٢	٢٨,٦	٣٧,١	١٤٤,٦	٢٥,٦
١٩٧٨	٥٧,٥	١٦٦,٨	٣٤,٥	١٧,٩	٦٤,٩	٢٧,٦	٧٥,٤	٢٣١,٧	٣٢,٥
١٩٧٩	٦٥,٣	٢٠١,٦	٣٢,٤	١٦,٨	٦٣,٥	٢٦,٤	٨٢,١	٢٦٥,١	٣١,٠
١٩٨٠	٨٠,٩	٣٠١,٠	٢٦,٩	٢١,١	٨٣,٠	٢٥,٤	١٠٢,٠	٣٨٤,٠	٢٦,٧
١٩٨١	٩٠,٣	٢٩٢,٠	٣٠,٩	٢٥,١	٨٦,١	٢٩,١	١١٥,٤	٣٧٨,١	٣٠,٥

obeikandl.com

تابع جدول رقم (٣-٢٠)

١٩٨٢	١٠٧,٥	٢٩٨,٥	٣٦,٠	٢٢,١	٩٣,٧	٢٣,٦	١٢٩,٦	٣٩٢,٢	٣٣,٠
١٩٨٣	٩٠,٥	٢٨٨,٢	٣١,٤	٢٦,١	١٠٠,٧	٢٥,٩	١١٦,٦	٣٨٨,٩	٣٠,٠
١٩٨٤	٩٠,٢	٢٨٦,٤	٣١,٥	٢٦,٢	١٠٧,٠	٢٤,٥	١١٦,٤	٣٩٣,٤	٢٩,٦
١٩٨٥	١٠٣,٥	٢٩٨,٩	٣٤,٦	٢٥,٩	١١٢,٣	٢٣,١	١٢٩,٤	٤١١,٢	٣١,٥
١٩٨٦	٦٨,٩	٢٥٤,١	٢٧,١	٢٦,١	١٢٣,٠	٢١,٢	٩٥,٠	٣٧٧,١	٢٥,٢
١٩٨٧	٦٩,٧	٢٦٥,٠	٢٦,٣	٢٣,٤	١٢٠,٥	١٩,٤	٩٣,١	٣٨٥,٥	٢٤,١
١٩٨٨	٦٠,٢	٢٧٣,٢	٢٢,٠	١٨,٤	٩٩,٩	١٨,٤	٧٨,٦	٣٧٣,١	٢١,١
١٩٨٩	٦٧,٣	٢٧٨,٩	٢٤,١	٢٠,٠	١٠٥,٢	١٩,٠	٨٧,٣	٣٨٤,١	٢٢,٧

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، للسنوات (١٩٨٠-١٩٨٩).

(١) تضم كل من الامارات العربية، والبحرين، والجزائر، والسعودية، والعراق، وعمان، وقطر، والكويت، وليبيا.

(٢) تضم كل من الأردن، وتونس، وجيبوتي، والسودان، وسوريا، والصومال، وفلسطين، ولبنان، ومصر، والمغرب، وموريتانيا، واليمن.

obeikandl.com

جدول رقم (٣-٢١)
حجم الاستثمار في الأردن ونسبته إلى
الناتج المحلي الإجمالي

(بملايين الدنانير)

السنة	الاستثمار	الناتج المحلي الإجمالي	الاستثمار/الناتج المحلي الإجمالي(٪)
١٩٧٣	٣٩,٣	٢١٨,٣	١٨,٠
١٩٧٦	١٥٠,٢	٤٢١,٦	٣٥,٦
١٩٧٩	٢٨٠,٠	٧٥٣,٠	٣٧,٢
١٩٨٠	٤٠٤,١	٩٨٤,٣	٤١,١
١٩٨١	٥٨٧,٩	١١٦٤,٢	٥٠,٥
١٩٨٢	٦١٩,٣	١٣٢١,٢	٤٦,٩
١٩٨٣	٦٠١,٩	١٧٢٨,١	٣٤,٨
١٩٨٤	٥٦١,٤	١٨١٨,٧	٣٠,٩
١٩٨٥	٤٩٤,٧	١٨٨٠,٠	٢٦,٣
١٩٨٦	٤٥٣,٢	٢٠٢٤,٦	٢٢,٤
١٩٨٧	٤٧٣,٥	٢٠٧٣,٢	٢٢,٨
١٩٨٨	٤١٥,٠	٢١٨٩,٥	١٩,٠
١٩٨٩	٤٦٥,٠	٢٥٥٦,٦	١٨,٢

المصدر:

(١) البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، العدد رقم (٦)، ١٩٩٠.

(٢) البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية، ١٩٨٩.

(٣) دائرة الإحصاءات العامة، نشرة الحسابات القومية، (١٩٧٣-١٩٨٧).

جدول رقم (٣-٢٢)

توزيع العمالة الأردنية المهاجرة حسب المستوى التعليمي والنشاط الاقتصادي خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٨٩)

(بالألف)

السنة	حسب المستوى التعليمي			حسب النشاط الاقتصادي						
	الثانوية العامة فما دون	دبلوم وبكالوريوس ودراسات عليا	المجموع	الزراعة	الصناعة والتعدين	الإنشاءات	التجارة	الخدمات الاجتماعية	أخرى	المجموع
١٩٧٣	١٣٥,٦	١٧,٣	١٥٢,٩	١,٥	٤٣,١	١٨,٣	٣١,١	٤٦,٢	١٢,٧	١٥٢,٩
١٩٧٦	١٨٤,٦	٣١,٧	٢١٦,٣	٢,٢	٥٣,٦	٢٨,٣	٤٣,٦	٦٩,٥	١٩,١	٢١٦,٣
١٩٧٩	٢٢٨,٧	٥١,٥	٢٨٠,٢	٣,٩	٥٢,٧	٤٥,١	٥٧,٧	٩١,٨	٢٩,٠	٢٨٠,٢
١٩٨٠	٢٤٧,٥	٥٧,٩	٣٠٥,٤	٣,٩	٥٠,٦	٤٨,٦	٥٧,٥	١١٤,١	٣٠,٧	٣٠٥,٤
١٩٨١	٢٥٠,٠	٦٢,٣	٣١٢,٣	٥,٢	٤٨,٦	٥٢,٤	٥٧,٣	١١٦,٣	٣٢,٥	٣١٢,٣
١٩٨٢	٢٥٢,٠	٦٥,٨	٣١٧,٨	٧,٠	٤٧,٠	٥٤,٥	٥٧,٢	١١٧,١	٣٤,٤	٣١٧,٨

obeikandl.com

تابع جدول رقم (٣-٢٢)

١٩٨٣	٢٥٥,٤	٧١,٠	٣٢٦,٤	٩,٥	٤٦,٠	٥٨,٠	٥٧,٠	١١٩,٦	٣٦,٣	٣٢٦,٤
١٩٨٤	٢٥٧,٨	٧٦,٥	٣٣٤,٣	١٢,٧	٤٥,٥	٥٧,٠	٥٦,٨	١٢٣,٨	٣٨,٥	٣٣٤,٣
١٩٨٥	٢٥٩,٥	٧٩,٨	٣٣٩,٣	١٢,٩	٤٤,٠	٥٥,٥	٥٦,٠	١٣٠,٣	٤٠,٧	٣٣٩,٣
١٩٨٦	٢٦٠,٥	٨٢,٨	٣٤٣,٣	١٣,٣	٤٣,٠	٥٤,٠	٥٥,٥	١٣٤,٣	٤٣,٢	٣٤٣,٣
١٩٨٧	٢٥٧,٢	٨١,٨	٣٣٩,٠	١٣,١	٤٢,٥	٥٣,٣	٥٤,٨	١٣٢,٦	٤٢,٧	٣٣٩,٠
١٩٨٨(*)	٢٥٠,٤	٧٩,٦	٣٣٠,٠	١٢,٩	٤١,٤	٥١,٩	٥٣,٣	١٢٩,١	٤١,٤	٣٣٠,٠
١٩٨٩(*)	٢٥٨,٠	٨٢,٠	٣٤٠,٠	١٣,٣	٤٢,٥	٥٣,٥	٥٥,١	١٣٣,٠	٤٢,٨	٣٤٠,٠

المصدر:

(١) واقع ومستقبل سوق العمل الأردني، الجمعية العلمية الملكية، ١٩٨٩.

(٢) حسين الخطيب، تقديرات القوى العاملة الأردنية في الخارج، وزارة التخطيط، بحث غير منشور.

(*) تم توزيع العمالة الأردنية المهاجرة حسب المستوى التعليمي وحسب النشاط الاقتصادي خلال عامي (١٩٨٨ و١٩٨٩) على أساس ثبات الأهميات النسبية كما هي في عام ١٩٨٧.

obeikandl.com

جدول رقم (٣-٢٣)

بعض مؤشرات سوق العمل الأردني

(نسب مئوية)

السنة	معدل النمو السكاني	معدل النمو في حجم القوى العاملة	معدل البطالة	معدل المشاركة الاقتصادية
١٩٧٣	٣,٦	٣,٤	١١,٠	١٩,٩
١٩٧٦	٤,٤	٣,٣	١,٦	١٩,٤
١٩٧٩	٣,٧	٣,٦	٣,٥	١٩,٠
١٩٨٠	٤,٠	٣,٦	٣,٥	١٨,٩
١٩٨١	٤,٠	٣,٧	٣,٩	١٨,٩
١٩٨٢	٤,٠	٣,٦	٤,٣	١٨,٨
١٩٨٣	٤,٠	٣,٧	٤,٨	١٨,٧
١٩٨٤	٤,٠	٣,٦	٥,٤	١٨,٧
١٩٨٥	٣,٨	٣,٧	٦,٠	١٨,٧
١٩٨٦	٣,٨	٦,٦	٧,٨	١٩,١
١٩٨٧	٣,٦	٣,٨	٨,٣	١٩,٢
١٩٨٨	٣,٦	٤,٠	٨,٩	١٩,٣
١٩٨٩	٣,٧	٤,٠	١٠,٣	١٩,٣

المصدر:

(١) دائرة الاحصاءات العامة، النشرة الاحصائية السنوية، ١٩٨٩.

(٢) الجمعية العلمية الملكية، واقع ومستقبل سوق العمل الأردني، كانون أول، ١٩٨٩.

(٣) وزارة العمل، مديرية الأبحاث، التقرير السنوي لعام ١٩٨٩.

جدول رقم (٣-٢٤)

توزيع القوى العاملة الأردنية حسب المستوى التعليمي
والنشاط الاقتصادي خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٨٩)

(بالألف)

السنة	حسب المستوى التعليمي			حسب النشاط الاقتصادي						
	الثانوية العامة فما دون	دبلوم وبكالوريوس ودراسات عليا	المجموع	الزراعة	الصناعة والتعدين	الإنشاءات	التجارة	الخدمات الاجتماعية	أخرى	المجموع
١٩٧٣	٢٦٢,٤	٣٣,٦	٢٩٦,٠	٤٩,٨	٢٧,٦	٢٨,٨	٢٨,٦	١٣٠,٧	٣٠,٥	٢٩٦,٠
١٩٧٦	٣١٧,١	٤٤,٢	٣٦١,٣	٤٩,٥	٣١,٩	٣٩,٦	٣٥,٤	١٦٩,٠	٣٥,٩	٣٦١,٣
١٩٧٩	٣٤٩,٧	٥٥,٦	٤٠٥,٣	٤٦,٧	٣٤,٩	٥٢,٧	٤١,٥	١٨٩,٣	٤٠,٢	٤٠٥,٣
١٩٨٠	٣٥٨,٦	٦١,٤	٤٢٠,٠	٤٢,٩	٣٧,٢	٥٢,٨	٤٢,٦	٢٠٠,٩	٤٣,٦	٤٢٠,٠
١٩٨١	٣٦٧,٩	٦٧,٥	٤٣٥,٤	٤٠,٦	٤٠,٩	٥٤,٦	٤٥,٠	٢٠٥,٤	٤٨,٩	٤٣٥,٤
١٩٨٢	٣٧٧,١	٧٤,١	٤٥١,٢	٣٧,٤	٤٣,٨	٥٥,٠	٤٦,٣	٢١٥,٤	٥٣,٣	٤٥١,٢

obeikandl.com

تابع جدول رقم (٣-٢٤)

١٩٨٣	٣٨٦,٧	٨١,٠	٤٦٧,٧	٣٤,٥	٤٦,٩	٥٥,٤	٤٧,٧	٢٢٦,٣	٥٦,٩	٤٦٧,٧
١٩٨٤	٣٩٦,٤	٨٨,٣	٤٨٤,٧	٣٦,٨	٥٠,١	٥٥,٧	٤٩,٢	٢٢٩,٣	٦٣,٦	٤٨٤,٧
١٩٨٥	٤٠٦,٥	٩٥,٩	٥٠٢,٤	٣٩,٢	٥٣,١	٥٥,٣	٥٠,٢	٢٣٤,٨	٦٩,٨	٥٠٢,٤
١٩٨٦	٤٢٩,١	١٠٦,٣	٥٣٥,٤	٤٠,٧	٥٧,٣	٥٨,٩	٥٣,٥	٢٥٠,٦	٧٤,٤	٥٣٥,٤
١٩٨٧	٤٣٨,٩	١١٦,٨	٥٥٥,٧	٤٠,٣	٥٩,٥	٦١,١	٥٥,٥	٢٥٩,٨	٧٩,٥	٥٥٥,٧
١٩٨٨	٤٥١,٩	١٢٠,٣	٥٧٢,٢	٤١,٥	٦١,٣	٦٢,٩	٥٧,٢	٢٦٧,٥	٨١,٨	٥٧٢,٢
١٩٨٩	٤٦٠,٨	١٢٢,٧	٥٨٣,٥	٤٢,٣	٦٢,٥	٦٤,٢	٥٨,٣	٢٧٢,٨	٨٣,٤	٥٨٣,٣

المصدر:

(١) واقع ومستقبل سوق العمل الأردني، الجمعية العلمية الملكية، ١٩٨٩.

(٢) وزارة العمل، مديرية الأبحاث، التقرير السنوي لعام ١٩٨٩.

obeikandl.com

جدول رقم (٣-٢٥)

توزيع العمالة الوافدة حسب المستوى التعليمي والنشاط الاقتصادي خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٨٩)

(بالألف)

السنة	حسب المستوى التعليمي			حسب النشاط الاقتصادي						
	ثانوية عامة فما دون	دبلوم وبكالوريوس ودراسات عليا	المجموع	الزراعة	الصناعة	إنشاءات	تجارة	خدمات اجتماعية	أخرى	المجموع
١٩٧٣	٠,٣	٠,١	٠,٤	٠,١		٠,٢		٠,١		٠,٤
١٩٧٦	٣,٨	١,٠	٤,٨	٠,٤	٠,٣	٢,٠	٠,٥	١,٤	٠,٢	٤,٨
١٩٧٩	٣٥,٤	٥,٦	٤١,٠	٣,٦	٣,٧	١٧,٣	٤,٠	١٣,٢	١,٢	٤١,٠
١٩٨٠	٦٨,٢	١١,٤	٧٩,٦	١١,٥	٤,١	٢٢,٤	٥,٦	٣٣,٥	٢,٧	٧٩,٦
١٩٨١	٧٩,٣	١٤,١	٩٣,٤	١٩,٠	٥,٧	٢٩,٤	٧,٣	٢٧,٨	٤,٢	٩٣,٤
١٩٨٢	١٠١,٠	١٩,٠	١٢٠,٠	٢٦,٧	٧,٥	٣٨,٦	٩,١	٣١,٩	٦,٢	١٢٠,٠

obeikandl.com

تابع جدول رقم (٣-٢٥)

١٩٨٣	١٠٨,٤	٢١,٦	١٣٠,٠	٤٣,٥	٩,٥	٤٠,٧	١١,٢	١٦,٥	٨,٦	١٣٠,٠
١٩٨٤	١٢٦,٩	٢٦,٧	١٥٣,٦	٤٦,٢	١١,٩	٤٨,٥	١٣,٣	٢٧,٢	١١,٤	١٥٣,٦
١٩٨٥	١١٧,٠	٢٦,٠	١٤٣,٠	٤٩,١	١١,٥	٤٤,٣	١٢,٠	١٣,٩	١٢,٢	١٤٣,٠
١٩٨٦	١٠٦,٤	٢٣,٦	١٣٠,٠	٤٤,٦	١٠,٤	٤٠,٥	١٠,٨	١٢,٦	١١,١	١٣٠,٠
١٩٨٧	٩٨,٢	٢١,٨	١٢٠,٠	٤١,٢	٩,٧	٣٧,٢	١٠,٠	١١,٧	١٠,٢	١٢٠,٠
١٩٨٨	١٢١,٠	٢٧,٠	١٤٨,٠	٥٠,٨	١١,٩	٤٥,٩	١٢,٤	١٤,٤	١٢,٦	١٤٨,٠
١٩٨٩	١٦٣,٧	٣٦,٣	٢٠٠,٠	٦٨,٦	١٦,١	٦٢,٠	١٦,٨	١٩,٥	١٧,٠	٢٠٠,٠

المصدر:

(١) واقع ومستقبل سوق العمل الأردني، الجمعية العلمية الملكية، ١٩٨٩.

(٢) وزارة العمل، مديرية الأبحاث، التقرير السنوي لعام ١٩٨٩.

obeikandl.com

جدول رقم (٣-٢٦)

توزيع الأردنيين العاطلين عن العمل حسب المستوى التعليمي

خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٨٩)

(بالألف)

السنة	حسب المستوى التعليمي		
	الثانوية العامة فما دون	دبلوم وبكالوريوس ودراسات عليا	المجموع
١٩٧٣	٣٣,٨	٣,٠	٣٦,٨
١٩٧٦	٥,١	٠,٨	٥,٩
١٩٧٩	١٢,٣	١,٩	١٤,٢
١٩٨٠	١٢,٣	٢,٤	١٤,٧
١٩٨١	١٤,٠	٣,٠	١٧,٠
١٩٨٢	١٥,٥	٣,٩	١٩,٤
١٩٨٣	١٦,٧	٥,٧	٢٢,٤
١٩٨٤	١٧,٩	٨,٣	٢٦,٢
١٩٨٥	١٨,٠	١٢,١	٣٠,١
١٩٨٦	٢٥,٦	١٧,٣	٤٢,٩
١٩٨٧	٢٧,٦	١٨,٨	٤٦,٤
١٩٨٨	٣٠,٠	١٩,٩	٥٠,٤
١٩٨٩	٣٨,٠	٢٢,٠	٦٠,٠

المصدر:

(١) واقع ومستقبل سوق العمل الأردني، الجمعية العلمية الملكية، ١٩٨٩.

(٢) وزارة العمل، التقرير السنوي لعام ١٩٨٩.

obeikandl.com

جدول رقم (٣-٢٧)

أسعار النفط خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٨٩)

السنة	سعر برميل النفط الإسمي (بالدولار)
١٩٧٣	٢,٧
١٩٧٦	١٣,٥
١٩٧٩	١٦,٨
١٩٨٠	٣٠,٥
١٩٨١	٣٤,٣
١٩٨٢	٣١,٠
١٩٨٣	٢٨,١
١٩٨٤	٢٧,٧
١٩٨٥	٢٦,٥
١٩٨٦	١٣,٥
١٩٨٧	١٧,٤
١٩٨٨	١٤,٠
١٩٨٩	١٧,٢

المصدر:

(١) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي الخامس عشر، ١٩٨٨.

(٢) International Monetary Fund, International Financial Statistics, Vol. XL111, No. 8, August, 1990

obeikandl.com

قائمة المراجع

أ ـ المراجع العربية:

١ ـ البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، أعداد مختلفة.

٢ ـ البنك المركزي الأردني، بيانات إحصائية سنوية، ١٩٦٤ـ١٩٨٩، تشرين الأول ١٩٨٩.

٣ ـ البنك المركزي الأردني، القوى العاملة الأردنية، واقع وتطلعات، دائرة الأبحاث والدراسات، ١٩٨٧.

٤ ـ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، السنوات من (١٩٨١ـ١٩٨٩).

٥ ـ الجمعية العلمية الملكية، مركز البحوث الاقتصادية، دراسة واقع سوق العمل الأردني، كانون الأول ١٩٨٩.

٦ ـ حسين الخطيب، تقديرات القوى العاملة الأردنية في الخارج، وزارة التخطيط، بحث غير منشور، ١٩٩٠.

٧ ـ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، دراسة الأوضاع الاقتصادية والاستثمارية في المملكة الأردنية الهاشمية، ١٩٨٧.

٨ ـ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، أعداد مختلفة.

٩ ـ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، دراسة تقويم أداة المشروعات الاستثمارية العربية، مقدمة إلى ندوة تقويم أداء المشروعات الاستثمارية العربية، عمان، المملكة الأردنية الهاشمية (٢٢ـ٢٣/٥/١٩٨٩).

١٠ ـ المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، أسواق الأوراق المالية العربية، ١٩٨٧.

١١ ـ محمد لبيب شقير، اكتفاء القوى العاملة بين الأقطار العربية، صندوق النقد العربي، ١٩٨٥.

١٢ ـ سليمان المنذري، الأسواق العربية لرأس المال، بيروت، تشرين الثاني، ١٩٨٧.

١٣ ـ صندوق النقد العربي، أسواق رأس المال في الدول العربية، واقعها ومجالات تطويرها، مؤتمر عقد في أبوظبي خلال الفترة (٤-٦/٢/١٩٨٤).

١٤ ـ منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، تقرير الأمين العام السنوي الخامس عشر، ١٩٨٨.

١٥ ـ وزارة العمل، مجلة العمل، أعداد مختلفة.

١٦ ـ مجلة البورصات العربية، أعداد مختلفة.

ب ـ المراجع الأجنبية:

1- Arab Monetary Fund, Arab Countries, Economic indicators, 1976-1986.

2- International Monetary Fund, investment Policies in the Arab Countries, 1990.

3- International Monetary Fund, International Financial Statistics, August, 1990

4- Royal Scientific Society, The Socio-Economic impact of Guest Workers in Jordan, Vol. I.

obeikandl.com